

الحياة الاجتماعية في مصر بعد ربع قرن

للدكتور محمد عبد المنعم رياض بك

“أقيمت في الجامعة الأمريكية يوم الجمعة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢

افتتاحاً لسلسلة محاضرات عن مصر بعد ربع قرن” .

سيداتي مآدتي :

لا أدري كيف أتصور المجتمع المصري بعد ربع قرن خصوصاً ونحن الآن في عهد تكتفه الزواج والأعاصير ولا يعلم إلا الله كيف تطرح هذه الأعاصير والزواج بعالمنا وهل يكتب لنا الخير والهناء والسلام أم يخطئنا التوفيق ، لا أدري إذا كان لنا أن ننظر إلى مثل هذا المستقبل حين نتشأوم نظراً لما يلقاه العالم من أنواع الحروب وأويولات وما يحيط به من بؤس وشقاء أم ننظر إليه متفائلين آمين في الخير بعد الشروفي الفرج بعد الضيق — والتفاؤل والتشأوم مظاران طالما استعملهما الناس في كل العصور .

فأى حطة نختر، ذا أردنا أن نتبأ بما يكون عيه حال مجتمعنا بعد خمس وعشرين سنة وبأى منظار ننظر خلال سحب المستقبل الكثيفة لتبين منها ما نعتقد أنه سيكون حظ قوما بعد هذه الخيبة؟ في الواقع يجب أن لا نستسلم للتشأوم حتى لا يفشى على أبصارنا، كما يجب أن لا نفرق في التفاؤل فلا نرى الأشياء على حقيقتها ، ولا سبيل للابتعاد عن هذين القطبين اللذين يتنازعان البشر عادة وهما التشأوم والتفاؤل إلا إذا اخترنا طريقاً سليماً يصل بنا إلى نتيجة لا أقول إنها مؤكدة الحصول بل يكفي أن تكون محتملة تتفق مع العقل والمنطق السليم — هذا الطريق هو الطريق العلمي القائم على استنباط النتائج من المقدمات الصحيحة، مثله في ذلك مثل الخطة المحككة التي يرسمها القائد المحنك على أساس تجاربه ومآلديه من قوة أو عتاد وما يكتشفه من سهول أو جبال أو غير ذلك من مميزات الطبيعة أو ظروف الحال، أو مثل التصميم الذي يضعه المهندس الكفء لدار يبنها فيحسب حساب الأرض التي يقام عليها البناء ووضعها ومبلغ مناتها أو ضعفها ومدى مساحتها والأراضي أو المباني المجاورة لها والتكاليف التي يحتاج إليها البناء ومبلغ مقدرة صاحبه على دفعها ، فيضع تصميمه للبناء لمستقبل على أسس صحيحة سليمة .

ومعله إذ اتخذت قواعد سليمة على أساس الماضي والحاضر وبني عليها المستقبل أمكنا أن نتبأ بما يمكن أن يؤدي إليه التطور الطبيعي لمجرى الحوادث وربما تمكنا بذلك من درس المستقبل دراسة لا تنقل في صدقها عن دراسة التاريخ الماضي وقد يأتى الوقت لدى يدرس

فيه في المدارس علم المستقبل كما يدرس علم التاريخ بل قد تكون في دراسة المستقبل فوائد تفوق فوائد دراسة التاريخ، لأنه إذا لم نستطع تغيير الماضي فإن في استطاعتنا أن نؤثر بتفكيرنا على عالمنا في الغد. وقد يكون أيسر لنا أن نرسم صورة للمستقبل بعد خمس وعشرين أو خمسين سنة من أن نرسم صورة لما يحدث بعد سنة أو سنتين، وهذا شبه في كتابة التاريخ فإنه من الأسهل أن يكتب تاريخ الحوادث البعيدة عن أن يكتب تاريخ الحوادث القريبة منا إذ ليس من السهل أن ننظر إلى انهوود الحديثة بالعين المجردة عن الهوى وزنها بميزان صادق. كذلك تمتاز دراسة المستقبل عن دراسة الماضي بأننا لن نهم في المستقبل بالمسائل الثانوية بل نوجه اهتمامنا إلى التطورات الهامة التي ننتظر حدوثها. أما في دراسة التاريخ فإن جزءا كبيرا منها يدور حول أمور تافهة كأسماء لا تفيد كثيرا بجانب الأفعال التي كان لها أثر كبير في تغيير مجرى الحياة بين الناس، وهذه الأسماء لن تكون موضع بحث في دراسة المستقبل فلن يهم مثلا أن يكون رئيس دولة في المستقبل اسما معينا وإنما قد يمكن إعطاء فكرة صحيحة بقدر الامكان عن طرق المعيشة بعد حقبة معينة من الزمن وعن الملبس والمأكل وطرق المواصلات وغير ذلك من وسائل الحياة في مستقبل الأيام.

قد يعترض على فكرة دراسة المستقبل على أساس التطور والتقدم بأن هذه الفكرة قائمة على فرض قد لا يتحقق وهو أن العالم يسير دائما نحو الأمام دون وقوف أو تراجع، ولكن نظرة واحدة للمضى تكفي للرد على هذا الاعتراض. حقيقة مرر بالعالم زمن كالثقرون الوسطى يلوح لنا فيها أن تقدم البشر توقف فترة ولكن إذا نظرنا إلى هذه الفترة نظرة واسعة لوجد أنها كانت مؤقتة وأن تطور الحياة لا يقف بسبب مثل هذه الفترة أو ما يشابهها، مثله في ذلك مثل تفكير الانسان الذي قد يعطل يوما أو بعض يوم بسبب جوع طارئ أو نحة أو غير ذلك من العوارض المؤقتة ثم يعود للتفكير صافيا بعد زوال العارض، والعوارض التي تعترض سير تطور الانسانية وتقدم العالم إلا كالأمواج التي تملو وتخفص فوق سطح المجرى الكبير ولكن لا تؤثر على سيره واتجاهه، أو كحجر قد يقع في طريق النهر الجارى وقد يحجز الماء فترة ولكن لا يلبث أن يتقلب عليه المجرى فتتجمع المياه المحترقة خلف الحجر وتطفو عليه وتسير في طريقها.

وعند دراستنا للمستقبل تتجرد من المؤثرات الشخصية أو النفسية فنترك العواطف جانبا وننظر إلى ما نعتقد أن المنطق ومجرى الحوادث يؤديان إليه دون تأثر بمحكما الحال على الأشياء وتقديرنا الضيق لها. ألا نجد مثلا أن كثيرا من البلاد الغربية كانت تنظر إلى نظام اجتماعي كنظام الطلاق نظارة الازدراء والاشتماز وتعتبر أنه يخالف قواعد الاجتماع بل قواعد الآداب. وهانحن أولاء نرى أغلب التشريعات الحديثة الآن تنظم الطلاق وتيسره وتحايل على النصوص القديمة التي كانت تحول دونه لتجد منها مخرجا يسمح لنزوجين اللذين لا يستطيعان الاستمرار

في حياتهما المشتركة أن ينفصلا دون أن يكون في ذلك ما يثير المجتمع أو يخالف القانون، ولكن الباحث في تاريخ التطور الاجتماعي كان يستطيع لو وضع نفسه في العهد الماضي الذي كان الطلاق فيه محرما في البلاد الغربية أن يستنتج من تطور المجتمع أنه سيأتي اليوم الذي يباح فيه مثل هذا النظام . والآن ألا نرى أن بعض الكاب الغربيين يستسيغون فكرة كانوا يقاومونها كل المقاومة وهي فكرة تعدد الزوجات باعتبار أن الحروب المتوالية التي تصيب البشر قد تؤدي إلى ختلال النسبة بين الذكور والإناث مما يجعل مثل هذا النظام جائزا بل مرغوبا فيه ؟ فالباحث في المستقبل يجب أن يتجرد عن ميونه الخاصة وضراته بضيقه وينظر إلى أفق واسع بعيد عن قيود ارمان والمكذ .

قد تكون هناك عقبة في بحث المستقبل وهي تقدير المواعيد أو التواريخ التي تقع فيها التطورات المتطرحدونها نتيجة للتقدم المضرد . ولكن أهمية هذه المواعيد قليلة نسبيا إذا قبست بالمدى الذي يلفه التقدم ، فإذا هدا بنا البحث مثلا إلى توقع اليوم الذي يمكن فيه خرن الكهرباء أو تجميع أشعة الشمس أو غير ذلك من الأكتشافات التي تغير وسائل معيشتنا تغييرا كبيرا ، فلا يهم بعد ذلك أن نحدد الميعاد بالضبط الذي سيخرج فيه هذا الاكتشاف إلى حيز الوجود ، قد يكون ذلك غدا وقد يكون بعد عشرات السنين . ولكن إذا نظرنا إلى تطور الأبحاث العلمية في هذا الشأن وإلى اتجاهها أمكننا أن نستنتج استنتاجا صحيحا وهو أن مثل هذا الاكتشاف سيخرج يوما ما وربما كان في هذا الاستنتاج ما يهين الأذهان له ويشخذ الهمم إلى تحقيقه . قرأت منذ بضعة أيام فقط أنه قد أمكن اكتشاف مادة حديدية تعطي في حالات نقص الدم بدلا من عملية نقل الدم المعروفة ، وأن هذه المادة يمكن نقلها في صورة مسحوق أو سائل ولا يتطرق إليها الفساد . مثل هذا الاكتشاف كان متظرا منذ مدة لأن الأبحاث الدائرة حول عملية نقل الدم وما يحيط بها من دراسات مختلفة كدراسة أنواع الدم وغير ذلك كان ينتظر أن تؤدي حتما إلى الوصول إلى اكتشاف وسيلة لاختران الدم حتى يمكن نقله في أي وقت ثم إلى تقدم خطوة أخرى واكتشاف مادة تحمل محل عملية نقل الدم .

تخصرنى الآن أمثلة من هذا القبيل ذكرها الكاتب الانجليزي د . ج . ويلز في أبحاثه عن المستقبل ، فقد تكهن في أول هذا القرن بما يصل إليه الطيران وإن كان خطأ في تقدير الوقت إذ ذكر أنه ستطير الطائرات قبل سنة ٢٠٠٠ بل قدر احتمال ذلك قبل سنة ١٩٥٠ أي توقع تقدم الطيران ، وإنما قدر له نحو خمسين سنة على الأقل ولكن لم تمض ست سنوات على ظهور كتابه في هذا الشأن حتى بدأ الطيران فعلا ، إذ شرع الأخوان رايت وهما من أوائل الطيارين في تجربة الطيران ، وما نحن أولاء الآن ولما نصل بعد إلى سنة ١٩٥٠ نرى الطيران يخطو خطوات جبارة حتى أصبح هو العامل الأكبر في الحرب الحالية .

وبمناسبة ذكر الكتاب ويلزأذ كرهه نبوءتين: الأولى أنه تنبأ في أوائل القرن الحالى أيضا عن استعمال وسيلة ذكر أنها ستكون من أهم وسائل الحروب وهى الدبابة فلما جاءت الحرب العالمية الماضية بدئ بها كتجربة أولية، وهانحن نراها فى الحرب الحاضرة، من أهم وسائل القتال، ونبوءة الثانية أن حربا ضروسا تهلك الحرث والنسل تصيب المدنية الحاضرة وأن مدنية جديدة ستقوم فى الشرق تضع قواعد جديدة حتى للباس وتستطيع أن تتصل بالإجرام السماوية الأخرى كالمرنج والقمر وغير ذلك ويكفى للاشادة بأهمية دراسة المستقبل أن نشير إلى نبوءة كنبوءة الدبابة وأهمية العمل على تحقيقها وأثر ذلك فى حرب كالحرب الحالية .

ولعلنا نجد أن الاهتمام بمبحث المستقبل قد زاد الى درجة تجعله موضع اهتمام هيئة أو مصلحة تتوفر على بحثه واستنباط ما ينتظر حدوثه وتوجيه الجهود للوصول الى خير النتائج. فكما يوجد مكتب للأرصاء الجوية يقوم مكتب للأبحاث المستقبلية يتولى جمع البيانات من الجهات المختلفة وترتيبها وتنسيقها ويستخرج فى ضوءها بناء على أسس علمية صحيحة الآثار التى تؤدى إليها الاكتشافات والتطورات والتغيرات والقوائد التى يمكن أن تجنيها منها الانسانىة . فيستطيع هذا المكتب مثلا أن يصل الى توقع حصول نقص فى محصول معين قبل حدوثه وذلك نظرا لما يستخرجه من الإحصاءات المختلفة الدالة على استمرار نقص هذا المحصول أو ما يستتجه من ضرورة وقوع هذا النقص بسبب اطراد زيادة السكان أو وقوع حوادث تؤدى الى عدم نماء زراعة المحصول كقلة السماد أو فساد البذور أو تقلبات الجو أو غير ذلك، فياخذ للامر عده فى الوقت المناسب ويدبر الوسائل التى تمنع وقوع كارثة مستقبلية . مثل هذا المكتب يستطيع أن يستفيد من الإحصاءات المختلفة فلا تضع هذه الإحصاءات هباء بل يستخرج منها ما يساعده على وضع سياسة ثابتة تلائم التطور المنتظر . فمثلا يستطيع هذا المكتب بما لديه من إحصاءات ودراسات أن يعد البلاد للتطورات المستقبلية سواء فى الغدا أو العمل أو اللهو أو وسائل الانتقال أو الاستعداد للطوارئ المختلفة وأن يفيد من التجارب بل من الأخطاء وأن يقوى عادة النظر الى الأمام والتفكير فى المستقبل لتهديب الأوضاع المختلفة بما يتلاءم مع تطور الحاجات والأغراض وتبع التغييرات الطارئة خطوة خطوة واستخراج العبرة من الماضى، فإن الفائدة الكبيرة التى تخرج من دراسة الماضى هى رسم الطريق لمستقبل والوصول الى نتائج ثابتة بمجهود يقل عما بذل فى الماضى، وأهم ما يمكن لهذا المكتب أن يقوم به أنه يستطيع الوصول الى الأسباب الحقيقية لمواقف الختمة والعمل على استئصال السئ منها وتمية اطيبيها، وبعبارة موجزة يوجه مكتب الابحاث المستقبلية الأنظار الى السير الى الأمام لا الى الوراء فإن عجلة الزمن تدور ويجب أن يسايرها ومن الخطأ الاعتقاد بأن الانسان كان أسعد فى الحياة الماضىة فالسعادة أمر نسبي ولا يمكن مع اطراد نمونا العقلى أن نقنع بوسائل الحياة الماضىة. والتفكير فى المستقبل يساعدنا أكبر

مساعدة على الإفادة من مختلف الظروف المحاصرة وتهيئة ظروف أحسن منها لأولادنا فقد خلقوا - كما قال على كرم الله وجهه - لزمان عير زمانا ويجب أن نفكر لهم في هذا الزمان المستقبل ونعدهم لما يأتي به من تطورات ومفاجآت فلا سبيل لتنبك العقبات وتجنب أثر المفاجآت والوصول بسلام إلى الهناء المنشودة من الحياة إلا بالنظر إلى المستقبل ولاحتياط بقدر الإمكان نكل ما يتوقع فيه من حوادث ، والمثل في ذلك كمثل السائر في الطريق المتوى قد لا يرى ماسيواجهه بعد المعطف ولكنه يتوقع دائما من شكل الطريق وما يحيط به من حبرته ما يجعله يتفادى من اخوداث ويسير في طريقه بسلام .

وما دام الهدف الأكبر للابحاث المستقبلية أن نصل إلى مجتمع أسعد حالا وأهنا بالأ فوجب العمل على إيجاد تعاون وثيق بين جميع العناصر التي يمكن أن تسير بالمجتمع إلى الغاية المنشودة فالدين والتعليم والزراعة والصناعة والطب وغير ذلك من عناصر رقى المجتمع يجب كلها أن تعمل معا طبقا لخطة منظمة متناسقة الأجزاء تقوم على أسس صحيحة مستقاة من الوقائع التاريخية وملائمة للتطورات المتظر وقوعها في المستقبل .

والنطاق الذي يضم كل هذه العناصر وينسق بينها تنسيقا ينعكس أثره على المجتمع وأهله هو النطاق الاقتصادي فهو الذي يساعد على رفع مستوى المعيشة فإذا أصبح المستوى صالحا أمكن بعد ذلك أن تطرق أبواب الإصلاح الأخرى بل إن هذا الإصلاح يأتي بطبيعة الحال نتيجة لتحسين الاقتصادي .

طالما نادى الناس بضرورة إصلاح النواحي المختلفة للمجتمع المصري وقد تكون كلهم في حاجة إلى الإصلاح وقامت الحكومات فعلا بأعمال مختلفة في سبيل هذا الإصلاح كتعميم التعليم وإقامة المستشفيات وردم البرك وإمداد البلاد بالمياه الصالحة للشرب ولكن هذه الأعمال لم تؤت ثمرتها المرغوبة ولم يعد التعليم الإلزامي فائده المرجوة ولم تفتح المستشفيات في تحسين الصحة فعامة بل لم يستفد عدد كبير من السكان من المياه الصالحة للشرب واستمروا في أخذ ميههم من الترع وغيرها من مجارى المياه غير الصالحة ، وكل ذلك لأن الأساس الأول لإصلاح غير قائم ولم يفكر أحد في إقامته وتثبيت دعائمه - هذا الأساس هو رفع مستوى لمعيشة لسواد الشعب سواء الفلاحين في الريف أو الطبقات الفقيرة في المدن . فإذا أنشأنا المدارس الإلزامية للفلاحين والفقراء وطبنا منهم أن يعلموا فيها أولادهم وأنشأنا المستشفيات وطبنا منهم أن يدخلوها لتعالجهم من الأمراض وأن يتبعوا ما تلقوه إليهم من نصائح صحية فإنه يجب قبل كل شيء أن سيهم لقبول التعليم وقبول العلاج وذلك لا يكون قبل أن نرتفع بهم إلى مستوى الآدميين أى يوفرهم القوت الضروري ، إذ كيف يستطيع الفقير أن يبعث ابنه أو ابنته إلى المدرسة وهو في حاجة إليهما ثم هو لا يجد ما يكفى لقضائه أو غذاء روحته بل لا يجد الملابس الذي يكسوه ولده ؟ كيف نضائبه بأن لا يهمل علاج نفسه أو أولاده

وهو لا يجيد ما يمسك به رفق أو رفقهم. وكيف نتظنر حتى لو أعطيناه الدواء أن ينتج الدواء أثره والمريض خائى الوفاض بادی الانفاض؟ إلا أننا فى الواقع نضع العربة أمام الحصان ونطلب منه أن يشدها فاذا أردنا لسواد الشعب خيرا فيجب أن نتيح له قبل كل شىء الحصول على ما يقتات به وهذا ما يعبر عنه بتحسين مستوى المعيشة التى يعيشها. بعد ذلك نستطيع أن نبحث فى توفير وسائل النظافة والملبس والمسكن وتوفير التعليم والصحة وما إلى ذلك من الاصلاحات الاجتماعية المختلفة .

وفى تحسين مستوى المعيشة لسواد الشعب ما يساعد على تحقيق المساواة بين الطبقات المختلفة إذ لا يقبل أن يتعم القليل من السكان فى مجبوحة من الرفاهية وسعة الرزق وأن تنضور الأغلبية جوعا — ليس معنى المساواة أن نزيل كل الفوارق بين الناس أو نضرب صفحا عنها بل معناها أن تمكن كل شخص من الحصول على الرزق الضرورى له ولأولاده حتى لا يقتصر خير البلاد على فريق وبقى الآخر محروما يعيش عبثة السوائم. هذا هو عدم المساواة. وقديما قال ارسطو إن عدم المساواة من أهم الأسباب المؤدية للفوضى . والشرائع السماوية تضع من مبادئها السامية تحقيق المساواة بين الناس . فالشريعة الإسلامية تنادى بهذه المساواة والقوانين الحالية تنقضى بها فما علينا إلا أن نثبت قواعد المساواة فى كل ناحية من نواحي الحياة. وأول أنواع هذه المساواة: هى المساواة الاقتصادية وليس الغرض من ذلك أن يملك كل شخص من الثروة ما يساوى ما يملكه غيره من الناس بل يقصد بها أن يتوافر لكل شخص من الثروة ما يتفق مع استعداده ويساعد على تحقيق حاجاته الضرورية ولا تقتصر الملكية مثلا على عدد ضئيل من السكان وترك الأغلبية الساحقة محرومة من كل شىء كما هو الحال الآن فان مجموع الملاك الذين يمتلكون أرضا تبدأ من أقل من فدان إلى أكثر من خمسين فداناً لا يتجاوز ١٥٪ من مجموع سكان القطر المصرى. وبين هؤلاء يملك ١,٧١٨,٠٠٠ شخصا أقل من فدان بينما يملك ١٣,٠٠٠ أكثر من خمسين فداناً وإذا نظرنا إلى تفاصيل توزيع الملكية فى مصر وجدناها أبعد ما تكون عن المساواة فان ٩٣٪ من الملاك يملكون ٢٠٪ من الأراضي الزراعية بينما ٧٪ يملكون مساحة تصل إلى ٨٠٪ من مجموع الأراضي ومنهم ١٪ فى الألف من السكان يملك مساحة تصل إلى ٣٨٪ من مساحة العامة. والذين يملكون أقل من فدان لهم من الملكية إلا لفظها لأن تكاليف مساحتهم الضئيلة تجعل فائدتهم منها قليلة ومتاعبهم فيها بالغة فالمساحة التى تنقل عن فدان لا تنتج إيرادا يقوم بأود مالكمها وهو يعول أسرة عدد أعضائها فى المتوسط يتراوح بين الأربعة والخمسة ولا يقتصر عدم التناسب على ملكية الناس للأراضي بل يوجد أيضا فى النسبة بين السكان ومساحة الأراضي. ففى بعض المناطق كالمتوفية مثلا يبلغ عدد السكان فيها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة فى أرض مساحتها ٣٥٠,٠٠٠ فدان. وإن هناك فداناً واحداً لكل ثلاثة أشخاص فاذا ارتقينا إلى شمال

الذئب وصلت هذه النسبة إلى ٢٥ فدنا لشخص واحد . وعنده التناسب هذا يؤدي إلى نتيجة اجتماعية خطيرة إذ لا يجد سواد الناس في حاجة لأولى ما يكفي لغذائهم الضروري ولا يجد أكثرهم محلاً يعمنون فيه أما في الحلة الثانية ولا تجد لأرض عدد السكان من أعمال الرعايين ويصطر الملاك إلى تفهم من المطلق لأخرى الآهبة بالسكان بأجور باهظة تزيد في التكاليف وتحول دون الإنتاج الاقتصادي للميد .

فلو استعصا على أساس ما لدينا من إحصاءات وما تقوم به من أبحاث أن نصل إلى تحسين توزيع الثروة العقارية في مصر وتوزيع السكان بين المناطق المختلفة ووصفنا بعد خمس وعشرين سنة إلى حالة لا توجد فيها هذه المفارقات لأمكن أن يساعد ذلك مساعدة كبرى في تحسين الحالة الاقتصادية لسكان المناطق الزراعية في مصر ، أى للفلاحين الذين يبلغون ٨٠ ٪ من سكان القطر المصري .

ومما يساعد على تحسين الحالة الاقتصادية وإيجاد تناسب معقول بين الطبقات المختلفة تنظيم الأجور بكيفية توفر الرزق الضروري للفلاح وقيامه . فقد دلت الأبحاث والإحصاءات على أن الغذاء الضروري للشخص الواحد في الـ ٢٤ ساعة لا يقل ثمنه عن ٥٠ ملياً ، وقد يزيد على ذلك تبعاً لزيادة الغلاء ، وإفلاح في مصر لا يتناول أجراً في الوقت الحاضر يصل إلى هذا المبلغ . على أنه مما يذكر بالحمد للحكومة الحالية في هذا الصدد أن قررت بالأمس ألا يقل أجر العامل في مزارعها عن خمسة قروش في اليوم ، وهذه أول خطوة جدية عملت لتحسين معيشة الفلاح - على أن الخمسين ملياً لا تسد حاجات بقية أفراد الأسرة الذين يعوهم الفلاح وقد أثبتت الإحصاءات أيضاً كثرة عدد الأفراد في متوسط العائلات المصرية نظراً لزيادة المواليد في مصر - فنسبتها ٤٥ : ١ وهي تزيد عن أية نسبة في البلاد الأخرى - ولا تقل نسبة عدد العائلات التي يتجاوز عدد أفرادها ستة عن ٣٦ ٪ من مجموع العائلات في مصر - ولو تركنا لإحصاء المنكية حسب وورعنا الأرض الزراعية على السكان لما راد نصيب الواحد عن عشرة قراير وهو قدر لا ينتج في أحسن الظروف ما يقرب من عشر مليات يومياً ، أي خمس ما يحتاج إليه الشخص ليقى نفسه شر الجوع ولأمراض ناتجة من سوء التغذية .

فلو قدم مكتب يتولى دراسة أبحاث مستقبل على ضوء الماضي وحاضر لوحدنا تفسير من سيئ إلى أسوأ ، فبعد أربعين سنة كالمصير للشخص الواحد لا يقل عن عشرين قيراطاً . ود به اليوم يصل إلى نصف ، وإذا ما فكر حديثاً في إصلاح هذه الحالة ردت سواها في المستقبل ، خصوصاً وأن عدد السكان يزيد تاء بشكل لا يتناسب مع زيادة الثروة ، فقد راد السكان في مدة الأربعين سنة الماضية بنسبة ٦٣,٧ ٪ وهي عشرة أمثال زياده مساحة الأراضي التي لم ترد إلا بنسبة ٦,٢ ٪ . حقيقة قد تقدم الإنتاج الزراعي بسبب

تقدم وسائل الري والزراعة ، ولكن هذا التقدم لا تزيد نسبتته عن ٢٧٪ وعلى هذا تستمر زيادة السكان ، وليس هناك ما يقفها لأن الأبحاث المتعلقة بتنظيم النسل لم تأخذ إلى الآن في مصر صفة حتمية ، وقد لا يكون من الخير إدخال هذه النظم إذ أثبتت التجارب الأخيرة أن الدول ذات النسل المحدود لا تستطيع مجازاة العالم في استعداده وسيره ولا تصلح لدخول الصراع الذي يقوم في الفترة بعد الفترة بين شعوبه و ينتظر إذن أن يصل عدد السكان بعد ٢٥ سنة إلى عشرين مليوناً أو يزيد دون أن تزيد مواد الثروة زيادة تذكر ، ولا يمكن الاتكال على قيام لصناعة بسد النقص ، فالصناعة في مصر حتى بعد ٢٥ سنة لا ينتظر أن تكون عاملاً أساسياً في رفاهية البلاد ، بل ستبقى الزراعة أكبر مصدر للثروة . وعلى هذا سيهبط مستوى المعيشة عما هو عليه الآن إذا لم نصل إلى رفع الثروة القومية العامة بقدر الثلث والثلث قليل لأنه لا يكفي لمواجهة المستقبل فإن رفع الثروة بمقدار الثلث فقط يوصلنا إلى بقاء الحالة التي نشكو منها الآن وهي حالة لا يمكن الرضاء بها .

ومما يزيد الحالة سوءاً أن جزءاً كبيراً من السكان مصاب بأمراض متوطنة تحول دون قيامه بعمل مجد يزيد في ثروة البلاد فإن ٨٠٪ من السكان تهمهم الأمراض القاسية كالبلهارسيا والانكلستوما وهذا عدداً أمراض سوء التغذية كالبلابرا وغيرها وعدداً الأمراض الأخرى كالمد الذي يصيب نحو ٩٠٪ والأمراض الزهرية وغيرها . فإذا قيل إن بلادنا لم تدخل حرباً منذ مدة طويلة فإننا نستطيع أن نضع بجانب أرقام القتلى والجرحى والمفقودين من الأمم المحاربة أرقاماً لا تقل عنها ضخامة لمن تودي بهم الأمراض المختلفة أو تقعد بهم عن طلب الرزق فتجعل منهم طائفة أعسر من طائفة المفقودين في الحروب إذ يصبحون عالة على غيرهم وعلى المجتمع ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما نفقده من الأطفال وهو نحو ٥٠٪ من عدد المواليد سنوياً وما يصيب سكان البلاد من الأمراض المختلفة عادة وهو ما يقل عن ثلاثة أمراض للفرد الواحد لأمكن القول إننا أمة نخوض غمار الحرب بصفة مستمرة فحين لا نستفيد من قواتنا المختلفة فلا الأرض نستخرج منها كل ما يمكن استخراجه من فائدة ولا القوى البشرية تجدد من الغذاء ما يساعدها على العمل أو الإنتاج وكل ذلك يرجع لعدم وضع خطة محكمة تقوم على الدرس الصحيح والاستقراء والإفادة من تجارب الماضي والاستعداد لمواجهة المستقبل فإذا بدأنا الآن في العمل على رفع مستوى المعيشة لسواد الشعب سواء بالعمل على توزيع الثروة توزيعاً حسناً وزيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع الأعمال الصناعية وغير ذلك من الوسائل التي قلنت ببحثنا وبمحت أصوات المتكلمين فيها ، أقول إذا بدأنا العمل دون الكلام فقد نصل بعد ٢٥ سنة — وهي مدة ليست بالطويلة — إلى إنقاذ المجتمع المصري من الأخطار التي تهدده وتفت في عضده وتخرج منه شعباً قوياً متماسكاً عاملاً على إسعاد بلاده .

هذا هو ما ينيه علينا واجبتنا نحو هذه البلاد ونحو الأهل والأحباب الذين تسببنا في وجودهم على أرضها بل هذا هو ما يمله علينا الإيمان الصحيح - أليس في إصلاح شأن مواطنينا والعمل على تيسير سبيل العيش لهم ما يدل على توثيق روابطنا الإنسانية الاجتماعية . ليس بين أبناء الجيل الواحد حقد ، بل بين أبناء الأجيال التالية ، وبذلك تتحقق أُنسط . صور المساواة . وهي عدم استئثار فريق بالخير دون فريق ويحقق بذلك أيضا الإيمان الذي ورد عنه في الحديث الشريف " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " .

فليبدأ الأقوياء أو القادرون منا بالأخذ بنصر الضعفاء والعاجزين باعتبار أن هؤلاء هم في الواقع أعضاء في مجتمعهم بل هم جزء منهم .

إننا لا نعلم والبؤس يحيط بنا من كل جانب وهؤلاء البأسون يتمنون زوال ما يبدا من نعمة ، أما إذا شعرت الطبقات الهاملة بأن المجتمع ككل واحدة متعاونة وأن موارد الثروة موزعة توزيعا عادلا ، وأنه يعطى لكل إنسان فرصة صالحة للعمل والإنتاج . فإن همتها تتضاعف حتى تزيد الثروة العامة ، إذ تشعر أنها ستنال نصيبا من هذه الزيادة فتحل المحبة بين الطبقات المختلفة محل الحسد والبغضاء . من صور التعاون التي أعتقد أنها ستم في المستقبل القريب أن يتعاون كبار الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال مع الحكومة في استصلاح الأراضي البور أو في تحسين أنواع الفلات أو إجراء التجارب العلمية أو الزراعية أو في الأعمال الاجتماعية المختلفة دون أن يتكروا العيب كله على الحكومة ، وأن يتعاون القادرون من الملاك مع غير القادرين في زراعة الأراضي ، على أن تعطى لهم المواشي اللازمة يملكونها مقابل جهودهم أو بمن يستطيعون دفعه ، ثم تتدرج بهم الملكية إلى مساحات صغيرة من الأرض تزيد كلما زادت جهودهم ونما إنتاجهم . أتصور تعاوننا وثيقا بين الملاك والزراع يجعل الزراع يشعرون بأنهم غير غرباء عن الأولين ، بل إن هؤلاء يشاركونهم السراء والضراء ، وتعاوننا بين العمال وأصحاب الأعمال يجعل من العمال أبناء بررة لمخدوميهم ، ومن هؤلاء آباء أطفال لا يتوانون عن توفير المعيشة الهانئة لعائلهم ، فيرد هؤلاء ما يلقونه من رعاية أضعافا مضاعفة في عمل متواصل منتج . أتصور تعاوننا بين القادرين وبين المنكوبين الذين أصابهم الدهر بويلاته . يجعل للمحرومين حقا معلوما في أموال القادرين ، وهذا التعاون في الواقع هو أساس الزكاة ، وهو كفيل بإزالة ما في نفوس المحرومين من حسد ، إذ يجعلها راضية مرضية تفتي لذوى الثراء نعمة ثروتهم .

هذا التساند الاجتماعي أو التعاون الوثيق بين طبقات الشعب المختلفة هو أكبر منظم لحياة المجتمع ، وأجدى عامل لرفع مستوى المعيشة ، وهو الرباط الوثيق الذي يجمع بين أفراد الأمة وبين أجزائها المختلفة فلا يتوانى فريق عن إعانة فريق آخر ويقف الجميع ككل واحد مرصوفة أمام الحدائق .

إلى لأتفاعل كل التفاؤل ، فالشعب المصرى لا يتقعه الذكاء واولا الأمراض لما قصه النشاط وقديما حمل الشعب المصرى لواء المدنية وكان مثلا أعلى لشعوب الأرض .

لم نحرمنا الطبيعة الوسائل التى يمكن أن تؤدى بنا الى حياة اجتماعية يتعاون فيها الجميع على تحقيق الرفاهية للجمتع بأسره . فأرضنا بترتها الخصبة لم يستغل بعد الاستغلال الصحيح إذ هناك أراض يمكن استصلاحها تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأقدنة عدا مناطق البحيرات التى قد تصل الى مساحة أخرى لا تقل عن نصف مليون فدان وبعضها كان يزرع فى عهد التاريخ الغابرة - وبطن الأرض لما يستغل أيضا . وقد أثبت الخبراء وجود المعادن فيها ومياه النيل ومساقطه لما تستخدم للاستغلال المنتج ، ثم توجد لدينا بحمد الله رؤوس أموال ولكن أكثرها معطل ، فلو أحسن استغلالها لعادت بأجل الفوائد على أربابها وغيرهم .

قد لا نستطيع الوصول الى النتيجة المرجوة إلا بإنفاق المبالغ الطائلة التى قد تصل الى الملايين ، فزيادة الأراضى الزراعية واستصلاح الأراضى البور وما يستلزمه ذلك من أعمال كبيرة ، كالمشروعات الكبرى التى يجب إقامتها على النيل ، ومنها مشروع كهربية خزان أسوان كلها تحتاج إلى المال الكثير ، كذلك تحتاج تنمية الصناعة فى مصر إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة فنية - ولكن هذه الصعوبات من الممكن التغلب عليها ، وقد استطاعت أُمم ناشئة قبلنا أن تذللها ولم تقف مكتوفة الأيدي مدعية استحالة إزالة الصعاب فى طريق ترقية مجتمعيها ، بل اعتبرت أن ليس هناك مستحيل فى هذا السبيل . وأن الاستحالة الوحيدة هى تعريف المستحيل أو وجوده ، إذ هو معدوم كما قال نابليون ، فإذا نقصتنا رؤوس الأموال أمكننا أن نحصل عليها بالقرض ، سواء كان داخليا كما حصل فى قرض القطن أو خارجيا ونستعين بالأموال التى نقترضها فى تنمية ثروتنا الزراعية والصناعية .

فإذا قامت هيئة أو مكتب بمهمة دراسة حاجتنا المستقبلية وتبينت القدر الذى تحتاج إليه من المال ، لم يكن من الصير الحصول على هذا المال ، ولا سيما أنه سيأتى بأطيب الثمرات للبلاد ، إذ سيؤدى إلى زيادة ثروتنا ورفاهيتنا - كذلك يمكن لهذه الهيئة أن تدرس الصناعات المختلفة التى تحتاج إليها البلاد والتى يكون هناك أمل فى نجاحها مع مراعاة المواد الأولية التى يمكن أن نجدها فى أرضنا ، كالمعادن التى يمكن أن تستخرج من باطن الأراضى المصرية . ومنها الحديد الذى قيل بوجوده بكثرة فى منطقة أسوان ، ومع مراعاة اليد العاملة ووسائل الإنتاج والتوزيع ، وطبعاً يتناول الدرس كيفية استغلال القوى الطبيعية فى البلاد كساقط المياه وما إليها ، فإذا تم هذا الدرس ، أمكن استغلال الأموال التى تجمع بالقرض أو بأية وسائل أخرى اقتصادية لتنمية الانتاج الزراعى والصناعى وللوصول بذلك الى تنمية الثروة فى مصر وهو ما يؤدى حتماً إلى رفع مستوى المعيشة فيها .

لقد نأ أن نبدأ العمل المتج في هذا السبيل وقد يكون الكلام ضروريا في أول الأمر لتذكية الشعور والإرشاد إلى واجبتنا نحو الأجيال المقبلة و"لاقتناع بضرورة الإصلاح وهذه كلها خطوات ضرورية في أول الأمر ولكن يجب أن يتبع الكلام بالعمل وأول خطوة هي أن نعهد إلى هيئة بالبحث والتحريض على أساس علمي صحيح قائم على "الاحصاءات السليمة والتجارب الجدية في مصر وفي البلاد الأخرى، لكن نخرج لنا خطة مثل وبرنامجا قويا يؤديان في فترة معقولة إلى إقامة الأساس الذي يمكن أن يشأ عليه مجتمع صحيح متصان سعيد، فلا نجد بعد هذه المدة تلك الأحياء القذرة التي تؤوى إليها الطبقات الشعبية ولا تلك القرى لتعسة بدورها وطرقاتها التي تسكها غالبية أهل هذا الوادي ولا نقى ذلك اليأس الذي يعيش في طله السواد الأعظم من مواطنينا - عندئذ يحق لنا أن نقول إن أهل هذه الكانة لا يعرف التخاذل ولا الحرمان اليهم سيلا .

ليس الشعب المصري أقل من الشعوب التي تقدمت في مضمار الحياة الحديثة والتي أعتقد أن خطاهم كانت تسير وراءنا حتى لو مشيا على مهل . إننا وقفنا فترة وأعتقد أننا إذا استأنفنا السير، فسيرى العالم منا العجب العجاب . يرى منا شعبا متحدا متراسفا في سيره إلى الأمام يقطع طريقه حثينا . قد نفخ في بوق الإصلاح . وبدأ الشعب يصحو ويشعر بواجبه نحو إبنائه وأحفاده الذين سيولدون ون نضيق سنة من السنين القادمة سواء كانت نحسا أو نحسا وعشرين بل لن نضيق دقيقة حتى نصل بمصرنا إلى المركز الذي كانت تنبأه والطريق إلى ذلك مرسوم فلنسلكه . لجعل التعاون رائدنا . فالناس بخير ما تعاونوا . ولترفع مستوى المعيشة تدريجيا ونستغل كل ذرة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله بلادنا حتى تصبح الحياة الاجتماعية في مصر هائلة واعدة ويول عنها الشقاء المنجم على ربوعها .

أرجو أن يتم ذلك في أقل من خمس وعشرين سنة حتى نصرف الجزء الباقي من هذه المدة في تكملة وجوه الإصلاح ونثبت ما تم منه ثم نجدد على هذا الأساس المتين نشاطنا في جميع الميادين فنجعل بلادنا منبعا عزيزة الجانب لا يجسر أحد على انتهاك حرمتها بل لا يطمع طامع في الاعتداء عليها .
هذه مآلنا .

آمال مصر إليها طالما طمحت هل يتخلون على مصر بآمال

كلا ، هذا ما ستحققه الأيام في الخمس والعشرين سنة القادمة . أحياءكم الله لتروا مصر فيها مزدهرة هائلة سعيدة في عهد مليكا المحبوب "فاروق الأول" ، عهد التقدم والإصلاح والتوفيق .

محمد عبد المنعم رياض